Malika BAHLOUL ¹

**RESTORATIVE JUSTICE: A NEW PARADIGM FOR
CRIMINAL JUSTICE?**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.2-3.27>

Research Article

Received:

19/12/2020

Accepted:

13/01/2021

Published:

01/02/2021

This article has been
scanned by iThenticate
No plagiarism detected

Copyright © Published by
Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The state's monopoly on the power of punishment led to the failure of punitive justice to put an end to the criminal phenomenon, these conditions prompted thinkers and those in charge of criminal and penal policy to search for solutions to this phenomenon,

In recent years, restorative justice has emerged, which has formed an important topic in the development of criminal justice and which is intended to involve the parties to crime and civil society in the effective and collective participation in addressing and solving the problems arising from the crime.

Undoubtedly, the agreement and restorative values will promote punitive justice and contribute to its side in combating the phenomenon of crime by granting the conflict parties a positive role in the conduct of their issue.

Key words: Punitive Justice, Restorative Justice, Collective Participation.

¹ Dr. , Algiers 1 University, Algeria, malika.bahloul79@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-0532-6582>

العدالة التصالحية: نموذج جديد للعدالة الجزائية؟

ملیكة بهلول²

الملخص

لقد أدى احتكار الدولة لسلطة العقاب إلى فشل العدالة العقابية في وضع حدّ للظاهرة الاجرامية، هذه الأوضاع دفعت بالمفكرين والقائمين على السياسة الجنائية والعقابية إلى البحث عن حلول لهذه الظاهرة، فظهرت في السنوات الأخيرة العدالة التصالحية التي شكلت موضوعا هاما في تطور العدالة الجزائية والتي يقصد بها إشراك أطراف الجريمة (الضحية ومرتكب الجريمة) والمجتمع المدني في المساهمة الفعلية والجماعية في معالجة وحلّ الإشكالات الناجمة عن الجريمة. إن القيم الاتفاقية والتصالحية من دون شك ستعزز العدالة العقابية وتساهم إلى جانبها في محاربة ظاهرة الجريمة من خلال منح أطراف النزاع دورا إيجابيا في تسيير قضيتهم. **الكلمات المفتاحية:** عدالة جزائية، التصالح بين المتهم والضحية، مساهمة المجتمع المدني، حلّ إشكالات الجريمة.

المقدمة:

منذ آلاف السنين والانسان يسن قوانين لتجريم أفعال ومعاقبة مرتكبيها لكن الجريمة مازالت موجودة بل في تزايد دائم، فالحرب ضد الجريمة لم تقض عليها ولم تخف من نسبته كما يقول (Kuhn,2009,1) « Aucune guerre n'a servi la paix, Pourquoi en irait-il autrement en matière de criminalité ? Si la « guerre » contre le crime avait la moindre chance d'éradiquer ou de faire diminuer la criminalité, nous vivrions depuis longtemps dans une société sans crime » هذا ما جعل المفكرين يتسألون حول أهمية العقوبة بل أهمية القانون الجنائي، فالمجتمع لا يحتاج إلى قانون لمعرفة أن القتل مثلا فعل مجرم وغير مقبول وأنّ الجزاءات غير الرسمية كافية لتنظيم المجتمع (مثلا الطرد من المجموعة، الرفض الاجتماعي...). في حين يذهب الاتجاه السائد أن هذه الجزاءات غير الرسمية غير كافية لتنظيم المجتمع وهذا ما جعل المشرع يصدر قوانين جنائية لتجريم أفعال جديدة معتقدا حل المشاكل الاجتماعية والقضاء عليها بواسطتها، لكن في الحقيقة هذا التجريم يدل على فشل السياسة الاجتماعية في احتواء المشاكل فمثلا تجريم حركة المرور يدل على عدم تقرير سياسة وقائية ملائمة، تجريم تناول المؤثرات العقلية يدل على فشل المعنيين بالصحة العمومية في احتواءها وتسييرها (Kuhn,2009). من هنا يمكن القول أنّ أزمة العدالة الجزائية الحديثة التي جعلت من العقاب أساسا لها رغم ما شهدته من تطورات منذ الثورة الفرنسية إلى إقرار المحاكمة العادلة الضامنة للمبادئ الأساسية كمبدأ الشرعية ومبدأ المساواة.... وحماية حقوق الأفراد باحترام قرينة البراءة، كرامة الانسان حماية الضحية... دفعت إلى إعادة النظر في مدلول وأبعاد العدالة الجزائية. هذه المعطيات أدت في السنوات الأخيرة إلى اكتشاف نمط للعدالة الجزائية كان سائدا في المجتمعات القديمة يتمثل في العدالة التصالحية التي تختلف عن العدالة العقابية من حيث أن هذه الأخيرة هي محتكرة من طرف السلطة العامة بينما العدالة التصالحية هي تساهمية يشارك في إقامتها كل أطراف الجريمة والمجتمع المدني عند الضرورة.

أهمية الموضوع:

-تظهر أهمية هذا الموضوع في تمكين القيم الاتفاقية والتصالحية من تعزيز العدالة العقابية والمساهمة إلى جانبها في معالجة ظاهرة الجريمة، بحيث تمنح أطراف النزاع دورا إيجابيا في تسيير قضيتهم. -الحدّ من احتكار الدولة لسلطة العقاب.

² د.، جامعة الجزائر 1، الجزائر، malika.bahloul79@gmail.com

-الحدّ من العقاب الجزائي الذي لم تثبت فعاليته في محاربة ظاهرة الجريمة لاسيما الإجرام البسيط.

أهداف الدراسة:

- بيان دور العدالة التصالحية في معالجة الإشكالات الناجمة عن الجريمة.
- بيان موقف السلطة العامة من العدالة التصالحية ومدى استعدادها التخلي عن سيطرتها في الحفاظ على الأمن للمجتمع المدني.
- حث التشريعات الجزائية المعاصرة على إدراج هذا النموذج للعدالة نظرا للفوائد التي تؤدي إليها.

إشكالية الموضوع:

إن إدخال هذا النمط الجديد للعدالة الجزائية من شأنه إثارة إشكالية تتمحور حول إمكانية التعايش بين العدالة التصالحية والعدالة العقابية، وهل العدالة التصالحية جاءت لتكملة المنظومة العقابية بإدخال عنصر الإصلاح فيها أم من شأنها إحداث تحويل عميق في العدالة الجزائية؟

خطة ومنهج الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية نقسم الدراسة إلى مبحثين نتعرض في الأول لتحديد الأسس النظرية للعدالة التصالحية وفي المبحث الثاني نتناول مكانة العدالة التصالحية في المنظومة القانونية الجزائية وذلك اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول:

الأسس النظرية للعدالة التصالحية

يعد موضوع العدالة التصالحية موضوعا جديدا في التشريعات الجزائية المعاصرة لم تكتمل بعد عناصره لكن رغم ذلك شكل موضوعا هاما في تطور العدالة الجزائية، فلا ينبغي النظر إليه كنظرية جديدة للعقوبة بل كنظرية للعدالة قائمة على مبادئ وقيم تجاهلتها العدالة الكلاسيكية أو العدالة العقابية التي تسلب الأفراد نزاعهم لتستأثر به الدولة فضلا عن تركيز القضاء على العقاب دون إيلاء أي اهتمام لمصلحة أطراف الجريمة (الزهري، 2018).
للتعريف أكثر بهذا الموضوع نتعرض في المطلب الأول لمفهوم العدالة التصالحية وفي المطلب الثاني نتطرق لتأصيل العدالة التصالحية.

المطلب الأول:

مفهوم العدالة التصالحية

يقتضي الإحاطة بالعدالة التصالحية كنموذج حديث للعدالة في التشريعات الجزائية المعاصرة من جهة بيان المقصود بها وأبعاد التصالح والتمييز بينها وبين العدالة العقابية في الفرع الأول ومن جهة أخرى بيان مبادئ التي تأسست عليه هذه العدالة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: التعريف بالعدالة التصالحية

العدالة التصالحية هي عملية اشراك كل أطراف الجريمة وكل شخص من المجموعة تعرض لآثار الجريمة من أجل المساهمة الجماعية الفعلية لإيجاد حلول للأضرار الناتجة عن الجريمة (Cario, 2007). وعرفت أيضا بأنها كل تدبير يسمح للضحية ومرتكب الجريمة بالمساهمة الفعلية في حلّ الإشكالات التي نجمت عن الجريمة لاسيما الأضرار أيا كانت طبيعتها (Béal, 2018)، وعرفت كذلك بأنها اللجوء إلى المجتمع في التعامل مع الجريمة والانحراف (عنوز، 2016).

يتضح من هذه التعريفات التي تصب في مصب واحد هو عدم احتكار السلطة العامة لحلّ النزاعات الناشئة عن الجرائم أنه ينبغي أن تنبع الحلول من أطراف الجريمة ذاتهم أي الضحية ومرتكب الجريمة خاصة، وأي طرف آخر من المجتمع المدني من شأنه المساهمة الفعلية في هذه الحلول.

تتأسس العدالة التصالحية على حق أطراف الجريمة في معالجة الإشكالات القائمة بينهم لأن السلطة العامة قد نزع منهم هذا الحق واحتكرت سلطة معالجة الجرائم مع العلم أن الأنظمة التي تضعها تواجه بها الجرائم فقط دون أن تعالج النزاعات الشخصية الناشئة عن هذه الجرائم ولا تولي أي اهتمام للاحتياجات الخاصة للأشخاص الذين تأثروا منها، مما قد يولد لدى الضحايا الشعور بأن العقوبة لا تحقق العدالة لا لأنها غير قاسية بل لأن إجراءات المتابعة بعيدة عن اهتماماتهم (Leconte, 2012).

إن خاصية الإصلاح التي عرّفت بها العدالة التصالحية والتي تشكل غايتها في نفس الوقت، تتخذ عدة صور منها الإصلاح المادي من خلال تعويض مالي للضرر والإصلاح المعنوي عن الضرر العاطفي وذلك باستظهار مرتكب الجريمة تعاطفه

مع الضحية باستعمال عبارات التقدير والاحترام وطلب العفو مع إظهار ندمه واستعداده لإصلاح الضرر وهذا التعامل من مرتكب الجريمة تجاه الضحية يجعلها تتحرر من الغضب والآلام التي تسببت فيها الجريمة بحيث تسترجع الشعور بالأمن والثقة في الذات والغير (Béal, 2018).

كما تتميز العدالة التصالحية باستهدافها إعادة إصلاح وترميم العلاقات النفسية والاجتماعية حيث يلتقي أطراف الجريمة في جوّ من التفاهم والاحترام المتبادل بعيدا عن شكايات الإجراءات التقليدية من أجل إعادة بناء ما خلفته الجريمة من آثار على المستوى الفردي والجماعي (Béal, 2018).

تتميز أيضا العدالة التصالحية بأنها عدالة تساهمية فهي تستبعد احتكار معالجة الجريمة من طرف واحد بل تقوم على مساهمة المعنيين بالجريمة في حلّ إشكالات النزاع القائم بينهم لأن في نظر العدالة التصالحية الجريمة ليست مخالفة للقانون فقط تستحق العقوبة القانونية المفروضة من السلطة العامة بل هي اعتداء على شخص أو أشخاص تتطلب معالجة الآثار الشخصية التي ترتبت عن الجريمة، فهي تشجع الحوار والاتفاق المتبادل وتمنح الأطراف دورا محوريا وأساسيا في إيجاد حل ملائم لجميع أطراف الجريمة، لذلك تقوم العدالة التصالحية على استبعاد العقاب لاسيما عقوبة الحبس التي أثبتت عدم فعاليتها بل تتسبب في مأساة وآلام انسانية مما جعلها تعمل على إيجاد تدابير غير عقابية تساهم في المحافظة على الأمن والسلم.

وقد أكد خبراء الأمم المتحدة المعنيين بالعدالة التصالحية على ضرورة حضور أطراف الجريمة إجراءات التصالح وهنا أثبتت مسألة استخدام "البداء" في حالة غياب أحد أطراف الجريمة أو عدم رغبته في الحضور حيث يسمح لمرتكب الجريمة مثلا الالتقاء مع أفراد من المجتمع المحلي بدلا من لقاء الضحية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، الدورة 11، 25/16 ابريل 2002 E-CN15-2002-5-Add1).

الفرع الثاني: مبادئ العدالة التصالحية

رغم أن نظرية العدالة التصالحية لم تكتمل بعد إلا أنه يمكن استخلاص مبادئها الأساسية والمتمثلة في الإصلاح، المساهمة والمسؤولية.

أولا: الإصلاح: تهدف العدالة التصالحية كما يظهر من تسميتها إصلاح الضرر الذي أحدثته الجريمة، غير أن الإصلاح المقصود هنا لا يقتصر على التعويض المالي عن الأضرار المادية بل مدلوله أشمل من ذلك إذ يعني الاهتمام والعناية بالطرف الآخر (Cario, 2014) وكذا إصلاح كل الآثار والإشكالات التي رتبها الجريمة على حياة مرتكب الجريمة والضحية.

كما يهدف الإصلاح في العدالة التصالحية إلى إعادة ترميم العلاقات النفسية والاجتماعية التي أفسدت بفعل الجريمة، حيث يسعى إلى إعادة الثقة للضحية في نفسها وفي الغير من خلال المواجهة مع مرتكب الجريمة، وفي ذات الوقت فإن هذه المواجهة التي تسمح لمرتكب الجريمة بالتعبير عن الشعور بالذنب تجاه الضحية تجعله يتحرر من هذا الشعور الأمر الذي يساعده على إعادة الاندماج وتجنب العودة للجريمة.

ثانيا: المساهمة والمشاركة: تقوم العدالة التصالحية على المساهمة الإرادية الفعلية لأطراف الجريمة وكل شخص بإمكانه المساهمة في العملية التي تتضمن مجموعة من التدابير التصالحية (Cario, 2014) أساسها اجتماع أطراف النزاع في جو يسوده التفاهم والاحترام (Béal, 2018).

إن أحكام العدالة التصالحية تتمتع بطبيعة تساهمية حيث يكون لأطراف الجريمة مشاركة إيجابية عكس العدالة الكلاسيكية التي يتميز فيها الأطراف بالسلبية فلا يتمتعون بأي دور فيها.

إن العدالة التصالحية تمكّن أطراف الجريمة من التعبير عن شعورهم وكل ما يجري بداخلهم والتعريف باحتياجاتهم فتسمح لمرتكب الجريمة الذي يعتبر نفسه طرفا في التصالح توضيح ظروف الجريمة وملاساتها، وتسمح للضحية بالتعبير عن كل ما تنتظره من هذه المساهمة من أجل القضاء على الشعور بالغضب والألم.

وبهذا لم تصبح الدولة هي المختصة الوحيدة في حلّ النزاعات إذ يتمكن الأطراف من استرجاع سلطة حلّ مشاكلهم الخاصة بأنفسهم وتحقيق الأمن الاجتماعي.

ثالثا: مسؤولية مرتكب الجريمة: تذهب العدالة التصالحية إلى تقرير مسؤولية مرتكب الجريمة بحيث يدرك الأذى الذي ألحقه بالضحية والآثار المترتبة عنه، فهو يتحمل مسؤوليته عن طريق إصلاح الأضرار التي تسبب فيها (Béal, 2018).

إن عملية الإصلاح تقوم على ضرورة استنكار مرتكب الجريمة للأفعال التي صدرت عنه، وهذا الاستنكار لا يكون مصدره الدولة ولا العقوبة لكن مصدره المساهمين الآخرين من المجتمع المدني الذين يلعبون دورا هاما في التقريب بين طرفي الجريمة.

إن استنكار مرتكب الجريمة لأفعاله ليس من شأنه إقصائه من المجموعة بل بالعكس فهو يشكل دليلا واضحا عن استعداده لاحترام الالتزامات المترتبة عنه وهذا بدوره يسهل عملية إدماجه الاجتماعي. وفي هذا الصدد أثبتت الدراسات أن نتائج الإصلاح في إطار العدالة التصالحية مرضية ومشجعة أكثر من تلك التي تترتب عن العدالة الكلاسيكية (Leconte, 2012 et Cario, 2014)

المطلب الثاني:

التأصيل التاريخي للعدالة التصالحية

إن فهم أي موضوع يستدعي بالضرورة الغوص في جذوره التاريخية وفي ظروف نشأته وتطوره، فالعدالة التصالحية التي برزت للوجود في السنوات الأخيرة والتي أثارت انتباه الباحثين والقانونيين بالنظر لأهميتها في نظرية العدالة الجنائية عموما تتطلب التعرض لتاريخها من حيث بيان بعد مصدرها التاريخي وتطوره في الفرع الأول وفي الفرع الثاني نحاول استظهار أهم المبررات التي جعلت التشريعات المعاصرة تدرجها في قوانينها.

الفرع الأول: الجذور التاريخية للعدالة التصالحية

ما من شك أن العدالة التصالحية ليست موضوعا حديث النشأة بل جذورها تضرب في عمق القوانين القديمة وفي هذا السياق أشار تقرير عن اجتماع فريق الخبراء المعني بالعدالة التصالحية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة) أنه من الصعب تحديد مكان وزمان منشأ العدالة التصالحية، لكن يمكن القول أنها عرفت النظم القانونية منذ قرون، واحتلت مكانا هاما في المدونات القانونية للحضارات المتعاقبة التي شكلت أساسا للنظم القانونية الحديثة، فقد عرفت المجتمعات القديمة انتشارا للجرائم الخاصة تقرر لها عقوبات خاصة تتولى الأسرة والعشيرة تطبيقها بمساعدة الضحايا ومرتكبي الجرائم في شكل اتفاق بين أسرة المجني عليه وأسرته الجاني من أجل إعادة التوافق الاجتماعي للجماعة. وفي هذا الصدد أجاز القانون الفرعوني لاسيما قانون بوخورييس الذي صدر في عهد الملك بوخورييس مؤسس الأسرة الرابعة والعشرين ما بين 740 إلى 720 ق.م وكذلك قانون حورمحب الذي حكم ما بين 1375 إلى 1359 ق.م -والجدير بالذكر أن المصادر التاريخية تشير إلى أن قانون حورمحب جاء بأحكام جوهرية في مسألة التجريم والعقاب-، التصالح في الجرائم الخاصة التي تمس بالأفراد كالقتل والجرح والضرب (حسين، 2010) أما جرائم الأموال فقد قرر لها دفع مئتين أو ثلاثة أمثال قيمة الشيء المسروق مع تعويض الضحية عن الضرر الذي أصابها من حرمانها من ملكها.

كما عرفت أحكام الشريعة الإسلامية عدالة التصالح في غير جرائم الحدود حيث أجازتها في القصاص التي تعتبر حقوقا شخصية للضحية وأوليائها الذين يملكون حق التنازل عنها والتصالح فيها تطبيقا لقوله تعالى في " يا أيها الذين آمنوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ.....فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ " (القرآن الكريم، البقرة، 177) "وَكُتِبَتْ عَلَيْكُمْ فِيهَا أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ بِالْإِنْفُسِ.....فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ " (القرآن الكريم، المائدة، 45)

وفي القرون الوسطى عرفت فرنسا نماذج للعدالة التصالحية في صورة أشخاص يتمتعون بصفات وقدرات في هذا المجال مثل الموفق (conciliateur)، المخفف أو المهدئ (apaiseur)، الحكم أو المحكم (arbitre).

كما ارتبط تاريخ هذه العدالة بالتقاليد الثقافية والدينية للشعوب أمريكا الشمالية ونيوزيلندا وبعض شعوب إفريقيا (Auclair-Fournier, para 1) وعند شعب الإنويت Inuits في كيبك بكندا الذي عرف نموذج دوائر العقوبات cercle de sentence هي عبارة عن بديل للعدالة التقليدية التي تتجسد في مشاركة المجتمع في اتخاذ قرار العقوبة بتقديم نصائح تساعد وتوجه القاضي في اختيار العقوبة وبهذا يكون الحكم بالعقوبة مشترك بين القضاء والمجتمع المدني، وما زال مطبقا إلى يومنا هذا (Grolimund, 2018)، وطبقت أيضا طريقة اجتماع المجموعة العائلية conférence du groupe familial في زيلندا الجديدة.

أما في ظل الدولة الجنائية الحديثة التي أسست قوانينها على العقاب لكي تتمكن من السيطرة على سلطة العقاب والحفاظ على الأمن في المجتمع اختفت عدالة التصالح، غير أن في السنوات الأخيرة عادت وظهرت للوجود، ففي سبعينيات القرن الماضي ظهرت البوادر الأولى للعدالة التصالحية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي كندا التي طبقت نظام الوساطة لحل النزاعات الناشئة عن الجرائم البسيطة خارج أسوار المحاكم.

وفي فرنسا دخل نظام العدالة التصالحية للقانون الفرنسي بمقتضى قانون رقم 2014-896 بتاريخ 15 أوت 2014 (Roussel, 2015) حيث تنص المادة 10-1 من قانون الإجراءات الجزائية على أن تدبير العدالة التصالحية يمكن اقتراحه في كل مراحل الإجراءات بما فيها مرحلة تنفيذ الجزاء،

-Art.10 aliéna 1 «A l'occasion de toute procédure pénale et à tous les stades de la procédure, y compris lors de l'exécution de la peine, la victime et l'auteur d'une infraction, sous réserve que les faits aient été reconnus, peuvent se voir proposer une mesure de justice restaurative.»

أما في الجزائري فلم يتناول قانون الإجراءات الجزائية العدالة التصالحية بحكم عام لكن أدرج بموجب أمر 02-15 المؤرخ في 23 يونيو 2015 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية الوساطة كتطبيق لها في المواد من 37 مكرر إلى 37 مكرر 9 حيث أجازت المادة 37 مكرر لوكيل الجمهورية من تلقاء نفسه أو بطلب من الضحية أو من المشتكى منه إجراء وساطة إذا كان من شأن ذلك وضع حد للإخلال الناتج عن الجريمة أو جبر الضرر المترتب عليها.

وفي الدول العربية فإن أغلبها أيضا لم تخصص نصا عاما صريحا للعدالة التصالحية لكن أوردت تطبيقات لها كما هو الحال بالنسبة لمجلة الإجراءات الجزائية التونسية التي نصت على الصلح بالوساطة وذلك بموجب قانون 93 لسنة 2002 المؤرخ في 29 أكتوبر 2002 في الفصل 335 مكرر إلى 335 مكرر 7 "يهدف الصلح بالوساطة في المادة الجزائية إلى ضمان جبر الأضرار الحاصلة للمتضرر من الأفعال المنسوبة إلى المشتكى مع إذكاء الشعور لديه بالمسؤولية والحفاظ على ادماجه في الحياة الاجتماعية"، أما قانون الإجراءات الجزائية المصري لسنة 2015 فلم ينظم الوساطة الجنائية لكن نص في المادة 18 مكرر على الصلح كأسلوب للعدالة التصالحية في المخالفات والجناح المعاقب عليها وجوبا بغير الغرامة أو التي يعاقب عليها جوازا بالحبس لا يزيد حده الأقصى على ستة (6) أشهر.

تماشيا مع المسار التاريخي للعدالة التصالحية فقد أولى المجتمع الدولي والاقليمي اهتماما خاصا لهذا النموذج للعدالة الجنائية، ففي 2002 تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة قرار E/2002/30 الذي يحث ويشجع الدول الأعضاء على اعتماد برامج العدالة التصالحية وقد وضع الخبراء، مبادئ أساسية في هذا المجال من أجل التنسيق الدولي غير أنه يرى هؤلاء الخبراء أن وضع معايير الزامية لا فائدة منه بل من الأهمية الاعتماد على درجة من المرونة للسماح للعدالة التصالحية بان تلعب دورها بجانب العدالة الجنائية الكلاسيكية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2002)

وفي 2005 أكد وزراء العدل الأوربيين في مؤتمرهم السادس والعشرين (26) على ضرورة تطبيق أحكام العدالة التصالحية في أنظمة العدالة الجنائية «La nécessité de promouvoir l'application de la justice réparatrice dans leurs systèmes de justice pénale».

غير أن، إذا كانت الفلسفة الجوهرية للعدالة التصالحية حظيت بقبول واسع فإنه لم يحصل توافق شامل بل اختلفت الدول الأعضاء بشأن بعض العناصر المكونة لها لا سيما أنها في طور التطور وتتطلب وقتا لتفهمها ومواءمتها مع كل نظام قانوني (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2002)

الفرع الثاني: مبررات عودة العدالة التصالحية

عملت التشريعات المعاصرة على إعطاء بعد جديد للعدالة الجزائية بإدخال العدالة التصالحية التي تمنح فرصة المشاركة في إقامتها لأطراف الجريمة ولكل شخص يمكن أن يساهم مساهمة فعالة في تحقيقها، فما هي الدوافع التي جعلتها تعطي مكانة لهذا النوع المستحدث للعدالة الجزائية.

أولا: أزمة العدالة الجزائية الكلاسيكية

إذا كان احتكار الدولة لسلطة العقاب التي استأثرت بها نفسها منذ القرون الماضية قد لعب دورا في تحقيق مكتسبات معتبرة في مجال العدالة الجزائية لاسيما إقامة المبادئ الأساسية للقانون الجنائي انطلاقا من مبدأ الشرعية ومبدأ المساواة أمام القانون ومبدأ شخصية العقوبة... إلى ظهور المحاكمة العادلة الضامنة لحقوق الأفراد من قرينة البراءة، الكرامة الإنسانية، حماية الضحية.... إلا أن هذا لم يمنع معاناة العدالة الجزائية من الاختلال الوظيفي وسوء التسيير وفقد الثقة في العدالة الجزائية وسيطرة انعدام الأمن الجنائي (Cario, 2014) وهذا من شأنه أن يفتح الطريق لظهور العدالة التصالحية.

ومن مظاهر أزمة العدالة الجزائية التضخم الجنائي الذي جعل نسبة كبيرة من الملفات تذهب للحفظ وهذا يؤيد اختلالا بين واقع الظاهرة الاجرامية ورد الفعل القضائي، زيادة على ذلك فإن كثرة الملفات على القاضي يحول دون منحها الدراسة الكافية (فيرم، 2017)، كما أن عقوبة الحبس قصيرة المدة تشكل مضمون أغلب الأحكام الجزائية رغم المساوي التي ترتبها من اكتظاظ المؤسسات العقابية وارتفاع التكاليف المالية فضلا عن اخفاقها في تحقيق غرض العقوبة الإصلاحية والتأهيلي وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدل العود للإجرام خاصة في الجناح.

هذه الأسباب وغيرها رتبت انعدام الأمن الجنائي وفقدان الثقة في نظام العدالة العقابية مما أدى الى المناداة بإعادة النظر في النظام العقابي كأسلوب للتصدي للجريمة والتفكير في أساليب أخرى أكثر فعالية لمواجهة بشكل يوفر الأمن الاجتماعي ويضمن لكل أطراف الجريمة احتياجاتها، فظهرت فكرة العدالة التصالحية.

ثانياً: قلة الاهتمام بالضحية

إن أهم هدف تسعى العدالة العقابية لتحقيقه هو متابعة ومعاقبة مرتكب الجريمة بتطبيق النموذج القانوني المحدد من طرف المشرع بصفة مجردة، على اعتبار أن الجريمة هي مخالفة للنص القانوني واعتداء على المجتمع ككل، وهذا ما جعل تركيزها ينصب على إعادة الأمن للمجتمع بعيداً عن الاهتمام بالآثار التي ترتبها الجريمة على الضحية فهي مسألة تبعية ثانوية (Leconte, 2012) ولا يعتد برأيها أو موقفها من الآثار التي نجمت عن الجريمة المرتكبة ضدها باستثناء الأضرار المادية علماً أن الحقيقة القضائية لا يمكن أن تتحقق بدون إيلاء الاهتمام بالضحية (Cario, 2014).

إن الجريمة لا تخلف فقط أضراراً مادية تستوجب إصلاحها بالتعويض المالي بل أهم من ذلك تهز الجانب المعنوي للضحية فتخدش كرامتها وعاطفتها وأحاسيسها وثقتها بنفسها وبالعير، فهذا الذي يستحق العناية من طرف السلطة القضائية.

كما أن الجريمة تؤدي إلى زعزعة ميزان العلاقات الاجتماعية بين الضحية ومرتكب الجريمة وبين هذا الأخير وأعضاء الجماعة التي يعيش فيها فهذا الاختلال يحتاج أيضاً إلى إعادة الترميم والهيكلية لحماية المجتمع من مأساة الثأر والانتقام. إن هذه الأوضاع التي تحيط بالضحايا جعلت الأبحاث الأخيرة في علم الضحية تستوجب تحولاً جذرياً للسياسات الجنائية الحالية لانعدام المساواة بين أطراف الجريمة علماً أن المساواة ضرورة تملئها القواعد الديمقراطية وحتمية تطابق النصوص القانونية الوطنية للمبادئ والنصوص الدولية والإقليمية في المسألة الجزائية، وهذا ما دفع بضحايا الجرائم في بعض الدول إلى تكوين جمعيات من أجل الدفاع عن حقوقها.

إذا كانت في السنوات الأخيرة النصوص القانونية المتعلقة بوضعية الضحايا قد وجدت لها طريقاً إلى القانون وأصبحت العناية بوضعيتها ينال اهتمام المختصين إلا أنه يبقى الاهتمام ناقصاً لاسيما في الجوانب النفسية والاجتماعية علماً أن الاهتمام الشامل لاحتياجاتها هو الذي يسمح لها باسترجاع كامل لذاتها (Cario, 2007).

ثالثاً: إعادة اكتشاف الأساليب التقليدية لحل النزاعات

إن العدالة التصالحية تعمل على إيجاد تدابير غير عقابية عن طريقها يمكن المحافظة على الأمن والسلم الاجتماعيين معتمدين في ذلك على نماذج العدالة الجماعية غير القضائية التي كانت تسود في المجتمعات السابقة على مَرَّ العصور كما سبق أن أشرنا أن العدالة التصالحية ليست وليدة التشريعات الحديثة بل عرفت في المجتمعات السابقة بصور ونماذج شكلت أساساً لهذه العدالة في التشريعات المعاصرة من خلال إعادة إحيائها.

إن الهدف من إعادة اكتشاف هذه الأساليب التقليدية لتنظيم وحلّ الإشكالات الناتجة من الجريمة يتجسد أساساً في توزيع الأدوار بين الدولة التي تتكفل بالحفاظ على النظام العام وبين المجتمع المدني الذي يختص بمهمة الحفاظ على السلم الاجتماعي، فيتم بذلك استبعاد احتكار الدولة لسلطة العقاب.

وفقاً لهذه الاستراتيجية التصالحية يتطلب الوضع إعادة النظر في دور القانون الجنائي ونطاقه (فيرم، 2017) من وسيلة للرقابة الاجتماعية إلى وسيلة تسمح بالتفاعل الاجتماعي من جراء مساهمة المعنيين خاصة أطراف الجريمة وكل الفاعلين من أفراد المجتمع الذين من شأنهم تفعيل هذه السياسة التصالحية.

المبحث الثاني:

مكانة العدالة التصالحية في المنظومة القانونية

تعتبر العدالة التصالحية من أسمى وأرقى القيم الإنسانية لقيامها على التوافق والتقاء إرادة الأطراف المتنازعة من أجل حلّ الإشكالات التي تنجم عن موضوع النزاع عموماً وعن الجريمة على وجه الخصوص.

إذا كانت العدالة التصالحية ليست وليدة المجتمعات المعاصرة كما سبق تبياناً في المبحث الأول إلا أن هذا النموذج للعدالة اختفى من الوجود لتحل محلها العدالة العقابية التي اتخذتها السلطة العامة وسيلة لفرض حماية النظام العام والاستقرار في المجتمع.

إن العدالة العقابية القائمة على الزجر والإيلام والتخويف وعلى فرض ضرورتها لحماية المجتمع، فإنها لم تنجح في ذلك فلم يتم القضاء على الجريمة بل على العكس من ذلك هي في تزايد مستمر 2 فضلاً عن ظهور أنماط جديدة من الجرائم تماشياً مع التطورات التي يشهدها المجتمع في الميادين المختلفة.

إن العدالة التصالحية هي النمط المستحدث للعدالة الجزائية، التي تتأسس على رضا وتوافق أطراف الجريمة من أجل إيجاد حلول للنزاع القائم بينهما وجدت لها مكاناً في التشريعات الجزائية المعاصرة، لذلك نحاول من خلال هذا المبحث تحديد المكانة التي تحتلها، فهل العدالة التصالحية تجديد تكميلي للعدالة الكلاسيكية وهذا ما سنبينه في المطلب الأول أم تجديد بديل لها أي عدالة قائمة بذاتها بإمكانها أن تحل محل العدالة العقابية وهذا ما سنتعرض له في المطلب الثاني.

المطلب الأول:

العدالة التصالحية كمكاملة للعدالة العقابية

انطلاقاً من كون العدالة الجزائية العقابية التي أثبت الواقع عدم فعاليتها في وضع حدٍّ للجريمة وفي إصلاح مرتكب الجريمة، اهتم الباحثون بالبحث عن سبل أخرى من شأنها المساهمة في تحقيق هذه الأهداف، فظهرت العدالة التصالحية بتدابيرها غير العقابية إلى جانب العدالة العقابية من أجل المساهمة معها في محاربة الجريمة وإقامة عدالة أساسها اتفاق الطرفين على إيجاد حلول لإشكالاتهم.

وعليه يرى هذا الاتجاه أن دور العدالة التصالحية مكمل للعدالة العقابية وهذا ما سيتم توضيحه في الفرع الأول باستظهار مضمون الدور التكميلي للعدالة التصالحية ومبرراته في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مضمون الدور التكميلي للعدالة التصالحية

يذهب الاتجاه الأول إلى أن العدالة التصالحية لها وجود ذاتي مستقل لكن هي نموذج مكمل للعدالة الجنائية العقابية في حالة عجزها عن إيجاد حلٍّ لإشكالات الجريمة وليست استبدالاً لها (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2002)، وإذا كان المجتمع الدولي قد ألح على الدول الأعضاء إدراج العدالة التصالحية دون صيغة الالتزام في نظام العدالة الجزائية فذلك لأن الاعتماد على العقاب خاصة عقوبة الحبس يشكل عبئاً ثقيلاً على المجتمع ويسبب أضراراً لأطراف الجريمة وذويهم، لذلك فإن الرجوع إلى العدالة التصالحية سوف يؤثر إيجابياً على محاربة الجريمة.

إن تدابير العدالة التصالحية تقام بجانب العدالة الجزائية العقابية دون المساس بمبادئها وطرق أدائها، فعملية التصالح هي عملية موازية للعملية الجنائية العقابية (Béal, 2018)، في مجال الإصلاح دون أن تغير من مفهوم ومعنى العقوبة وأن هدفها يقتصر على الرد على طلبات الضحايا.

هذا الدور التكميلي للعدالة التصالحية يؤدي إلى إعادة توزيع الأدوار بين الدولة التي تتولى سلطة الدعوى العمومية للمواجهة الجزائية للجريمة وبين المجتمع المدني الذي يساهم بطريقة تصالحية للإصلاح بين أطراف الجريمة وإعادة العلاقات الاجتماعية بينهم إلى ما كانت عليه قبل الجريمة.

للإشارة فإن المجتمع المدني الذي يتولى العملية التصالحية لا علاقة له بالعدالة الجزائية العقابية، وبالمقابل فإن الدولة لا تعد طرفاً في عملية التصالح حتى ولو سجلت إشرافها على العملية من أجل السهر على تحقيق التوازن بينها وبين الضحايا ومرتكي الجريمة بما يكفل زيادة دور الضحايا وذلك لإضفاء المصادقية القانونية على العملية.

وفي هذا السياق يبدو أن القانون الفرنسي قد تبني هذا الاتجاه وهذا ما يمكن استنتاجه من التعليمات الوزارية الصادرة عن وزير العدل حافظ الأختام التي أكدت أن العدالة التصالحية التي يطلق عليها أيضاً العدالة الإصلاحية تعرف بأنها نموذج لعدالة مكاملة للمتابعة الجزائية، والتي تتمثل في إصلاح العلاقة الاجتماعية التي تضررت بفعل الجريمة عن طريق وضع مختلف التدابير التي تجمع الضحية، مرتكب الجريمة والمجتمع،

«Ainsi la justice restaurative, appelée également justice réparatrice, se définit comme un modèle de justice complémentaire du procès pénal, qui consiste à restaurer le lien social endommagé par l'infraction, à travers la mise en œuvre de différentes mesures associant la victime, l'auteur et la société.» (N° Circulaire :SG-17-007/13-03-2017)

وبهذا يمكن القول أن العدالة الجزائية العقابية لا تتأثر بنجاح أو فشل تدابير العدالة التصالحية، بمعنى أن نجاح العدالة التصالحية لا يحول دون تطبيق العدالة الجزائية التي تبقى قائمة، غير أن هذا التفسير لمكانة العدالة التصالحية يفتح المجال لظهور نوع من الازدواجية بين نموذجين متناقضين للعدالة نموذج العقوبة ونموذج التصالح، لكن هذا التناقض ما هو إلا ظاهري لأن المرونة التي يلتزم بها النظام القانوني عند تطبيق

العدالة التصالحية يجعلها لا تتعارض مع العدالة الكلاسيكية بحيث تعطى الأولوية للعدالة التصالحية عند إمكانية تطبيقها أما عند استحالة تطبيقها استناداً لعوامل مختلفة، فإنه تطبق العدالة العقابية لا سيما أنه أياً كان نوع العدالة المطبق يبقى العنصر المشترك بينهما هو إقامة العدل.

ومن هذا المنطلق اتفق الخبراء على ضرورة الالتزام بالمرونة عند تطبيق سياسات العدالة التصالحية بمعنى مرونة في موامة القوانين الوطنية مع أحكام العدالة التصالحية بحسب ما تتطلبه كل حالة على حدة بحيث قد تطبق أحكام العدالة التصالحية على قضايا في حين تتطلب قضايا أخرى تطبيق عناصر العدالة التصالحية إلى جانب العدالة العقابية المستقرة في أسلوب تكاملي كم هو الحال بالنسبة للقضايا الخطيرة مثلاً فإن العدالة التصالحية تشكل عنصراً مكملًا لنظام العدالة العقابية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2002)

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن هذا الاتجاه لا يرى في العدالة التصالحية حلا كاملا وشاملا للجريمة وآثارها لذلك ينبغي أن تسعى النظم القانونية إلى تطبيق تدابير العدالة التصالحية كلما أتاحت الفرصة لذلك مع تخصيص أحكام العدالة الجنائية الكلاسيكية للحالات التي يستحيل فيها تطبيق العدالة التصالحية، وهذا يعني إقامة التوازن بين العناصر التصالحية وعناصر العدالة التقليدية.

الفرع الثاني: مبررات الدور التكميلي للعدالة التصالحية

يرى أنصار العدالة الجزائية القائمة أساسا على العقاب أنه لا يمكن تصور وجود بديل لها اللهم إلا إذا كان مكمل لها، على اعتبار أن الجريمة تشكل شرا اجتماعيا لا يمكن محاربته إلا بالعقوبة بمفهومها التقليدي، فالعدالة التصالحية لا يمكن أن تكون إلا عقابية فلا تصالح بدون عقاب، فالعقوبة هي عنصر مكوّن للعملية الإصلاحية. وعليه فإن دور العدالة التصالحية لا يمكن أن يكون إلا مكمل للعدالة الجزائية إذ لا يعقل أن تتنازل الدولة عن سلطة العدالة وتترك للأفراد عملية معالجة وإصلاح النزاعات التي تنشأ بينهم لأن الفكر السياسي الحديث يعتبر العدالة الجزائية عنصرا جوهريا في سيادة الدولة.

إن الأخذ بالعدالة التصالحية يعني أن الدولة تتخلى للمجتمع المدني عن مهمة المحافظة على الأمن الاجتماعي بالاعتماد على تدابير غير قضائية وغير رسمية، وهذا من شأنه أن يثير التخوف من أنماط العدالة التي لا تخضع لرقابة الدولة إذ قد تشكل مساسا للمبادئ الأساسية كمبدأ الشرعية، مبدأ الحياد، مبدأ الاستقلالية... التي تشكل جوهر العدالة الحديثة (Béal, 2018).

وفي هذا السياق يرى البعض أن العدالة التصالحية والعدالة الجزائية غير متعارضتين بل هي موجودة لتتكامل فيما بينهما، أبعد من ذلك يذهب البعض إلى دمج نوعي العدالة بالنظر للنقاط المشتركة بينهما، فالعقوبات أو التدابير التصالحية تعمل على مواجهة الأفعال غير المشروعة للحفاظ على التوازن في المجتمع. إن الإصلاح والعقاب هما شكلان للعدالة، غير أن العدالة التصالحية تولي اهتماما أكبر للضحية وتعمل على الإجابة لاحتياجاتها بمساهمة الأطراف المعنية وهي أقل إيلا من العدالة الجزائية، لكن رغم ذلك فهي لا تشكل بديلا للعدالة الجزائية ولا تسعى إلى إلغاء العقوبات لكن تعمل على إعطائها طابعا إصلاحيا.

كما يبرر هذا الاتجاه بأن العدالة التصالحية لا تعد شرعية ما لم تعتمد من طرف الدولة والسلطة القضائية ولا يمكن العمل بها إلا بتوافر شروط معينة، ولو افترض أن تدابير العدالة التصالحية قد تشكل لبعض الجرائم البسيطة بديلا للمتابعة الجزائية، فإنه من الضروري الرجوع للعقوبات الجزائية في حالة فشل العدالة التصالحية أو لا يمكن العمل بها (Béal, 2018) فبعض الجرح الخطيرة تتطلب بالضرورة تدخل السلطة العامة وتوقيع عقوبة قضائية من أجل تهدئة المجتمع (Walgrave, 1999)

المطلب الثاني:

العدالة التصالحية نموذج قائم بذاته

إن أزمة العدالة الجزائية التي تعاني منها الأنظمة الجزائية المعاصرة فسحت المجال للعدالة التصالحية للظهور من جديد بعد اختفاء لزم طويل، فظهورها وتطورها المستمر في السنوات الأخيرة جعل البعض يعتبرها نموذجا قائما بذاته وله كيان مستقل يعمل على استبعاد العدالة الجزائية والحلول محلها بعد أن تكتمل نظريتها، ولتوضيح هذا البعد الذاتي للعدالة التصالحية نتعرض في الفرع الأول لاستظهار الرأي الذي يرى في العدالة التصالحية بديلا للعدالة الجزائية وفي الفرع الثاني نتعرض للعوامل المدعمة لذاتية العدالة التصالحية.

الفرع الأول: العدالة التصالحية بديل للعدالة الجزائية

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العدالة التصالحية ليست مجرد مكمل للعدالة الجزائية أو العقابية، فلم تأت كإضافة للنظام الجزائي فهي تستحق الاهتمام والعناية بها لأنه يبدو أنها ستصبح بديلا للمتابعات والعقوبات الجزائية وعليه يتعين على العدالة الجزائية أن تتغير لتكون تصالحية أكثر، شاملة وتساهمية... فالمبادئ التي تركز عليها العدالة التصالحية (الإصلاح، المساهمة، المسؤولية) هي التي تدفع لإعادة النظر في نظام العدالة الجزائية عموما لا سيما أن العدالة التصالحية تسير في اتجاه مستقبلي من شأنه جعل العقوبة الجزائية مهمشة.

إن هذا الاتجاه يسعى إلى إعادة التفكير في مجمل المنظومة العقابية من منطلق مبادئ العدالة التصالحية، بحيث يجب النظر لهذا النموذج للعدالة كنظرية معيارية أو كمقياس لإعادة تحديد معنى وغاية العقوبات، وكبديل حقيقي للمتابعة القضائية والعقوبة.

إن إيجابيات ومزايا العدالة التصالحية المرتبطة بالتسوية الإرادية وغير الرسمية يتطلب استبعاد بقدر الإمكان تدخل الدولة وإجراءاتها الرسمية وكذا استبعاد تدخل النظام القضائي وترك المجال للردّ الفعل الاجتماعي بواسطة أنظمة غير عقابية لا سيما أن نظام العقوبات يعاني من الاختلال ويحتاج إلى تصحيح جذري بالبحث عن بديل الذي سيحل محله في المرحلة المقبلة.

هذا البديل الذي يتجسد في التدابير التصالحية يجب العمل على تطويره ليصبح بديلا كاملا للنظام العقابي التأهيلي الكلاسيكي (Walgrave, 1999)، وهذا يتطلب إعادة النظر في الأفعال المنحرفة المحددة في قانون العقوبات وفي نظام العقوبات المفروض في النظام الكلاسيكي لأن ربط العدالة التصالحية بهذا النظام من شأنه أن يفقدها طابعها الإجرائي التساهمي.

الفرع الثاني: العوامل المدعمة لذاتية العدالة التصالحية

إن تجاهل السياسة الجنائية الحديثة لدور الجماعة communauté في تحقيق العدالة الجزائية جعل هذه الأخيرة تبتعد عن أصحابها فلا تولي اهتماما خاصا لمسألة استرجاع الأمن بعد الجريمة ولا تمنحه الأهمية اللازمة من طرفها. ما يدعم استقلالية العدالة التصالحية أن إدخالها ضمن العدالة العقابية الكلاسيكية كمكمل لها من شأنه أن ينشئ نظاما عقابيا يقوم على ازدواجية العقوبة (العقوبة الجزائية والعقوبة التصالحية) كما أن من شأن ذلك المساس بأهمية مبادئ العدالة التصالحية.

إضافة لما سبق فإن المقومات الأساسية للعدالة التصالحية لا يمكن أن تجعل منها مجرد مكمل للعدالة العقابية وإنما هذه المقومات تمنحها الكيان الذاتي المستقل عن العدالة العقابية.

فالعدالة التصالحية تنظر للجريمة على أنها تشكل مساسا بالأفراد وبالعلاقات الاجتماعية ومنه ولإصلاح ما أفسدته الجريمة تمنح الأسبقية للبحث في احتياجات والتزامات الأطراف من خلال دعوتهم للحوار بالتراضي والاتفاق على إيجاد حلول تتبع منهم ولا تفرض عليهم من جهة معينة، هذا الدور المحوري لأطراف الجريمة في معالجة الإشكالات الناجمة عن الجريمة يطبع العدالة التصالحية بالإصلاح الشمولي أي تسوية النزاعات، تهدئة النفوس والأشخاص وإصلاح كل ما ترتب عن الجريمة سواء في حق الضحية، مرتكب الجريمة، الأقارب والجماعة التي ينتمون إليها (Sayous et Cario, 2014) وهذا ما لا يتوفر في العدالة الكلاسيكية، الأمر الذي يجعل التكامل بينهما غير ممكن.

إن ذاتية العدالة التصالحية باعتبارها بديلا للعدالة العقابية تتطلب شروطا تختلف عن تلك المطلوبة في العدالة العقابية من أهمها استنكار المتهم للجريمة المرتكبة فلا يكفي اعترافه بارتكابها، ولا يمكن تطبيق أحكامها بصفة تلقائية - كما هو الحال بالنسبة للعدالة العقابية- ما لم يتلق أطراف الدعوى بحثا كاملا وصدور قبول صريح يعبرون فيه عن موافقتهم للمشاركة في العملية التصالحية علما أن هذا الرضا يجب التعبير عنه في كل مراحل العملية التصالحية ليس فقط عند مبدأ المشاركة بل يمتد لاختيار التدابير وإجراءات تنفيذها، إلا أنه بإمكان كل طرف التراجع عنه في أي مرحلة تكون عليها العملية (Sayous et Cario, 2014).

إن ذاتية العدالة التصالحية تتطلب في المتدخل المكلف بالإصلاح التصالحية بين مرتكب الجريمة والضحية أن يتمتع بالإمكانات والقدرات على تسيير جلسات التصالح من جهة، وأن يتمتع بتقنيات الاستماع والقدرة على استيعاب وفهم انشغالات أطراف الجريمة من جهة أخرى.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أنه إذا كانت الدولة الجنائية الحديثة تعتمد على العقاب لحل إشكالات التي تتسبب فيها الجرائم عن طريق القضاء بعيدا عن أطراف الجريمة فإن السنوات الأخيرة أفرزت عودة العدالة التصالحية التي تميزت بها الجماعات البشرية الأولى، لتساهم في بداية مشوارها إلى جانب العدالة العقابية في إيجاد حلول مرضية لأطراف الجريمة وللحقوق الاجتماعية، لا سيما في ظل معاناة الأنظمة الجزائية من أزمة العدالة العقابية سواء من حيث التضخم العقابي أو مساوئ العقوبة السالبة للحرية أو التكاليف المادية... وغيرها

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى بعض النتائج نذكر من أهمها:

-إن المنشأ الأصلي للعدالة التصالحية ليس نصا تشريعا بل هي عبارة عن تجديد لممارسات ميزت المجتمعات القديمة في حل النزاعات بين أطرافها بطريقة ودية رضائية واتفاقية بمساهمة أعضاء المجتمع.

-تعد العدالة التصالحية من أهم الآليات البديلة للعدالة العقابية على اعتبار أنها تنمي ثقافة الحوار والاتفاق والعفو بين أفراد المجتمع مما يساعد على الحفاظ على العلاقات الاجتماعية.

-اعتماد العدالة التصالحية على القضاء الودي الاتفاقى غير الرسمي بعيدا عن الشكليات التي تعقد مسار البحث عن الحلول.

-رغم عدم اكتمال أحكام نظرية العدالة التصالحية فقد استقرت في أغلب التشريعات الجزائية.

-اختلفت التشريعات الجزائية الحديثة في تطبيق أحكام العدالة التصالحية البعض نصت عليها كمبدأ عام والبعض الآخر أوردت لها تطبيقات فقط.

-تأخر المشرع الجزائري في تجسيد فكرة العدالة التصالحية رغم أنها ليست غريبة عن المجتمع الجزائري الذي يعرفها من خلال أحكام الشريعة الإسلامية التي تشجع التصالح في غير جرائم الحدود كما تعرفها أيضا من خلال الأعراف السائدة في بعض المناطق كاسلوب حلّ الإشكالات عن طريق ما يعرف "بالجماعة"، وهي جماعة تتكون من شيوخ وعقلاء المنطقة الذين يعملون على تسوية الإشكالات التي تقع بين الأفراد مهما كانت طبيعتها باستثناء القضايا الكبرى والمعقدة التي تحال على القضاء.

بناء على ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

-تغيير فلسفة ومنطق التعامل مع الجريمة وأطرافها بحيث يمنح لهم مكانة ودور في البحث عن الحلول الناجمة عن الجريمة.

-اللاحاح على التشريعات الجزائية تجسيد العدالة التصالحية وتوسيع نطاق تطبيقها بحيث تشمل كل الجرائم باستثناء الجرائم الخطيرة لا سيما الماسة بأمن الدولة.

- منح الأولوية لأحكام العدالة التصالحية وفي حالة استحالة تطبيقها يتم اللجوء للعدالة العقابية.

-العمل على نشر ثقافة التسامح والتصالح جعلها ضمن المناهج التي تدرس في الجامعات والمعاهد المتخصصة.

-العمل على تكوين أفراد المجتمع المدني حتى يتمكنوا من أداء دورهم في تطبيق تدابير المصالحة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: النصوص القانونية

أمر 02-15 المؤرخ في 23 يونيو 2014 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية
 قانون 896-2014 المؤرخ في 15 أوت 2014 المعدل لقانون الإجراءات الجزائية الفرنسي.
 قانون الإجراءات الجنائية المصري وفقا لتعديلات 2015
 مجلة الإجراءات الجزائية التونسية، رقم 68-23 المؤرخة في 24 جويليا 1968 المعدلة والمتممة

ثانياً: المراجع

أ- بالعربية

فايز أحمد حسين. (2010)، تاريخ النظم القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى.

معتز السيد الزهري، (2018) الوساطة كبديل عن الدعوى الجنائية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة.

عنوز أمل فاضل عبد خشان. (2016)، العدالة الجنائية التصالحية، دراسة قانونية مقارنة، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، (عدد 1)، 38-11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، تقرير عن لأعمال الدورة الحادية عشرة، لجنة منع الجريمة. (25/16 ابريل 2002)، E-CN15-2002-5-Add1

فيرم فاطمة الزهراء فيرم. (2017)، بدائل الدعوى الجنائية ودورها في الحد من أزمة العدالة الجنائية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد 10، (عدد3)، 116-98

ب- المراجع باللغة الأجنبية

Auclair-Fournier (E). (Nov. 2015), Pour mieux comprendre ce qu'est la justice réparatrice, <https://www.alterjustice.org/articles,15118>.

Béal C. (2018), Justice restaurative et justice pénale, Revue rue Descartes, (N°93), 58-71

Cario R. (2007), La justice restaurative : vers un nouveau modèle de justice pénale ? Actualité juridique pénal, 1-9

Cario R. (2014), Justice restaurative :Principes et Promesses, Revue Les cahiers dynamiques, (N°59), 24-31

- Grolimund C. (2018), La pratique des cercles de sentence sur le territoire du YUCON au CANADA : une approche réparatrice de la justice criminelle, (Mémoire), Université de Lausanne
- Kuhn A. (2009), Peut-on se passer de la peine ? Un abolitionnisme à la hauteur des défis contemporains, *Revue de théologie et de philosophie*, (N° 2), 179-192
- Leconte J. (2012), Justice restauratrice, *Revue du MAUSS*, N° 40, 223-235
- Roussel G. 2015, *Procédure pénale*, 6e édition, Vuibert, Paris
- Sayous B, Cario R. (2014) L justice restaurative dans la réforme pénale : De nouveaux droits pour les victimes et les auteurs d'infractions pénales, *Dossier, La loi du 15 août 2014*, 461-466
- Walgrave L. (1999), La justice restaurative : à la recherche d'une théorie et d'un programme, *Revue Criminologie*, volume 32, (N°1), Editeur les presses de l'université de Montréal, DOI 10.7202/004751ar